مقدمة :

لقد تغيرت التحديات فى نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة وفى مقدمة هذه التحديات احترام حقوق الإنسان، ومن أهمها حقه في التعليم؛ مما يجعل من الضروري مراجعة السياسة التعليمية؛ لمعرفة كفاءة بنيتها ومدى تعبيرها عن حقائق العصر ومتغيراته، وعن المبادئ الإنسانية من أجل حياة أفضل وفى مقدمتها تحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص التعليمية.

وإذا كانت السياسية التعليمية في نظامنا التعليمي تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وديمقراطية التعليم في العملية التنموية الشاملة، فإنها لابد أن تحترم مبادئ حقوق الإنسان، وإعلاء كرامته، واحترام كينونته الإنسانية. والأطفال في كل المجتمعات هم رمز الحياة واستمراريتها ، فمستقبل أية أمة مرهون بمستقبل أطفالها ، والمجتمع الذي يهتم بتعليم أطفاله ، وتوفير متطلباتهم ، ومعالجة قضاياهم ، هو مجتمع سليم يتميز عن غيره من المجتمعات التي يحرم فيها الطفل من أبسط حقوقه عندما تضطره ظروفه إلي الانقطاع عن الدراسة ، فيتسرب من المدرسة ، ويتجه لسوق العمل ، وبذلك يحرم من حقه في التعليم .

وبالرغم أن الإعلان العالمي لحقوق الطفل أكد على ضرورة حماية الأطفال من كافة أشكال الإهمال والقسوة والاستغلال، فلا يجوز بأى حال أن يتولى عملاً أو وظيفة تضر بصحته أو تعليمه أو تعيق نموه الجسمى أو العقلي أو الخلقي إلا أن التقديرات الرسمية تشير إلى تضاعف عدد الأطفال الذين يعملون ممن تتراوح أعمارهم بين خمس سنوات وأربع عشرة سنة على مستوى العالم حيث وصل عددهم إلى ٢٥٠ مليون طفل (اليونيسيف ، ١٩٩٧).

وقد منع القانون المصري العمل بكافة صوره حتى سن ١٢ سنة للأعمال الشاقة، وحتى سن ١٧ سنة للأعمال شديدة الخطورة على الصحة والأخلاق ، لكن الواقع الفعلي في مصر وقف متحدياً اللوائح والقوانين الدولية والمحلية . حيث يتضاعف عدد الأطفال العاملين في مصر، "فقد قفزت أعداد الأطفال العاملين في المرحلة العمرية (٦ – ١٢) عاماً خلال عقد واحد من ٤٠٠ . ٢٦٥ طفلاً عام ١٩٧٤ لتتخطى المليون طفل بقليل فتصبح ١ . ٠١٤٣٠٠ طفلاً عام ١٩٨٤ ، ولترتفع مرة أخرى لتصبح ١ . ٤ مليون عام ١٩٨٦" ، وهي نسبة تمثل ٨ . ٣٪ من مجموع الأطفال في هذا السن. (بثينة حسين عمارة، ٢٠٠١، ١٩٦). وفي مسح أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع المجلس القومي للأمومة والطفولة عام ٢٠٠٧، شمل عينة بلغ حجمها ٢٥ ألف أسرة ، توصل إلى تقدير إجمالي لعدد الأطفال العاملين بـ٢ . ٧٨٦ مليونا أغلبهم في ريف مصر.

كما أكدت إحدى الدراسات أن نسبة الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين (١٠ : ١٩) سنة ولا يعرفون القراءة والكتابة يتجاوز ١٠ . ٤٪ من مجموع الأطفال الذكور. ويتجاوز ٤١ . ٧٪ من الأطفال الإناث *(ILO, 2004, 39)*.

وهذه الزيادة السريعة للأطفال العاملين تستوجب مزيدا من الاهتمام؛ لما يمكن أن يترتب علي هذه العمالة من آثار تنعكس علي الأطفال الذين هم في الواقع مستقبل أية أمة حيث تعنى أن عدداً كبيراً من الأطفال لا يتلقون أي نوع من أنواع التدريب أو التعليم ويدخلون إلى سوق العمل في سن مبكرة، هذا فضلاً عما ينطوي عليه ذلك العدد من متضمنات أخرى تتعلق بمشكلة التسرب من التعليم الابتدائي، وارتفاع نسبة الأمية بين أفراد القوى العاملة. وبهذا تصبح

ظاهرة عمالة الأطفال مشكلة جديدة تضاف إلى مشكلاتنا المستعصية التي تحتاج إلى حل حاسم وسريع، ومن ثم يجب تعويض هذه الفئة ما فقدته من حقوقها الأساسية. ومن أهم تلك الحقوق حقها في التعليم، لذا يجب علاج الفجوة بين سن التشريعات وتنفيذها وبين التصورات النظرية والواقع المعيش.

وتعد الأمية بعدا أساسيا في مشكلة عمالة الأطفال. حيث تبلغ نسبتها بين الأطفال العاملين ٧٣,٣٥ ٪ ، بينما يقرأ ويكتب ١٩,٦٣٪، وتبلغ نسبة من وصل إلى مرحلة التعليم أقل من المتوسط ٣,٦٥/ *(ILO, 2004, 18)* . مما يدل على أن هؤلاء الأطفال يعانون حرماناً تعليمياً. وعندما يكون في المجتمع خلل دال على الحرمان التعليمي فإن هذا يؤدى إلى افتقار العدل الاجتماعي، ويؤذن بأن المجتمع لم يستو بعد على عوده في الحياة الديمقراطية ، وأيا كانت الأسباب التي دفعت بهؤلاء الأطفال إلى سوق العمل ، وحرمتهم من فرص التعليم فإننا مطالبون بتوفير الفرص التعليمية للفئات المحرومة في المجتمع المصري ، خاصة أولئك الذين لم تسمح لهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية بالانخراط في التعليم بصورة منتظمة ومن أهم هذه الفئات الأطفال الحرفيون ، مما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان ، وعلاج الشرخ الكبير الذي حدث لإنسانيتهم عندما حرموا من التعليم .

هـذا الكتـاب- إذن- يركـز على ظـاهرة عمالـة الأطفـال وأخطـر القضـايا التعليمية ارتباطا بها وهي طبيعة النظام التعليمي القائم على مناهج منفصلة إلى حد كبير عن الواقع الفعلي، بعيداً عن احتياجات الطفل وبيئته؛ مما يسهم في إخفاق العملية التعليمية ، فالمشكلة الحقيقية ليست في عدم رغبة هؤلاء الأطفال

في التعليم ولكن في عدم قدرة وكفاءة النظام التعليمي على التعامل معهم بمرونة تأخذ في الاعتبار أوضاعهم وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

فالمسألة لا تقتصر على توفير المدارس الكافية بل تتعدى ذلك إلى ضرورة إتباع برامج خاصة في التعليم غير النظامي لمجموعات محددة من الأطفال العاملين قد تختلف عن التعليم النظامي في أساليب العمل ونوعية المواد التعليمية والتنظيم والفترة الزمنية ودرجة المرونة ، إلا أنها يجب أن تقدم نفس المخرجات التي يقدمها التعليم الأساسي الذي يهدف إلى تنمية مهارات التواصل ، وترسيخ مهارات اللغة العربية وتوفير أساسيات الثقافة بمكوناتها الشخصية والعربية والإنسانية ، التي تمكن المواطن من تنمية أساليب التفكير العلمي والمنطقي وتنمية مقومات المواطنة والقيم الأخلاقية ؛ بما يمكنه من أن يسهم في تنمية وطنه.

أسأل الله تعالى أن يرزقنا صدق القول ، وسداد الفكر ، واستقامة النهج وإخلاص النية ، وإحسان العمل ، وحسن الخاتمة .

بثينة محمود محمد